Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي

Volume 42 | Issue 3 Article 10

2022

Social justice and its implications for human development in Jordan

Majd Akram Nasser Al-Zoubi
University of Jordan, majdalzoabe2@gmail.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe

Part of the Community Psychology Commons, and the Social Justice Commons

Recommended Citation

Al-Zoubi, Majd Akram Nasser (2022) "Social justice and its implications for human development in Jordan," *Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي*: Vol. 42: Iss. 3, Article 10.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol42/iss3/10

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Journal of the Association of Arab Universities for Research in Higher Education (مجلة اتحاد الجامعات العربية (للبحوث في التعليم العالي by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

العدالة الاجتماعية و انعكاساتها على التنمية البشرية في الأردن

Social justice and its implications for human development in Jordan

مجد أكرم ناصر الزعبي
باحث علوم سياسية
الجامعة الأردنية- الأردن
majdalzoabe2@gmail.com

Majd Akram Nasser Al-Zoubi
MA in political sciences
University of Jordan
majdalzoabe2@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعريف بالعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، وبيان مؤشرات العدالة الاجتماعية في الأردن، وإشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن، وواقع التنمية البشرية في الأردن، وتحليل إشكالية العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومستوى التنمية البشرية في الأردن، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم بتحديد العناصر المشاهدة من الظاهرة المدروسة ويقوم بوظيفة الكشف عن الواقع المدروس، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لإشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن على إعاقة مستويات التنمية البشرية، وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها من خلال ضعف قدرة الحكومات الأردنية على تحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف أبناء الدولة الأردنية مما يؤثر على بشكل سلبي على مستويات التنمية البشرية، وفي ضوء نتائج الدراسة، تمت التوصية بالانتماء للدولة بكل مكوناتها والشعور بالمواطنة الحقيقية هما جزء من منظومة القيم الاجتماعية التي لا بد من العمل عليها من قبل المؤسسات المعنية بذلك، وبناءً على ذلك يجب التركيز على منهاج التربية الوطنية وتضمينه مفاهيم وقيم محدثة سليمة وترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن والقيادة وتعزيز مفهوم المواطنة القانوني المستند إلى مبدأي الحق والواجب.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، التنمية البشرية، الأردن.

Abstract

The study aimed at defining social justice and human development, clarifying indicators of social justice in Jordan, clarifying the nature of the problematic of social justice in Jordan, the reality of human development in Jordan, and analyzing the nature of the problematic relationship between social justice and the level of human development in Jordan. The study adopted the descriptive analytical approach by identifying the observed elements of the studied phenomenon and performs the function of revealing the studied reality, and the study concluded that there is a negative impact of the problem of social justice in Jordan on impeding the levels of human development. Jordan, which negatively affects the levels of human development. The results of the study showed it recommends belonging to the state with all its components and a sense of true citizenship are part of the system of social values that must be worked on by the institutions concerned with this, and accordingly, the focus must be on the national education curriculum and its inclusion of sound updated concepts and values and the consolidation of the values of loyalty and belonging to the homeland Leadership and the promotion of the legal concept of citizenship based on the principles of right and duty.

Keywords: [Social justice, human development, Jordan]

تأريخ الإستلام: 2022/06/28، تأريخ القبول: 2022/07/25

Received: 28/06/ 2022, Accepted: 25/07/ 2022

DOI: 10.36024/1248-042-003-010

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/

P-ISSN: 1680-6549

E-ISSN: 2957-9783

المقدمة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: (النظام الحيوي للموارد، والنظام الاجتماعي، والنظام الاقتصادي)، ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية البيولوجية للموارد اللازمة لعملية الإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة، أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، فيما يشير النظام الاقتصادي إلى القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى: التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، وتحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع، فالتنمية المستدامة جاءت لتعبر عن مفهوم شامل للتنمية ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي، فالتنمية المستدامة تمثل عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، لتحقيق التنمية في مختلف المجالات (تركماني، 2010: 15).

وتتأثر التنمية المستدامة بدرجة شعور الفرد بالعدالة الاجتماعية والمستوى التعليمي للأفراد، وبدرجة حصوله على حاجاته الأساسية (الطعام والماء والصحة والأمن)، ومن أجل ذلك، فإنه لا بد من وصول الخدمات الأساسية للأفراد في المناطق النامية، وكذلك تعلم الأفراد القراءة والكتابة، وتدريبهم على البرامج الفنية المتنوعة المطلوبة لاستمرار تقدم التنمية، فتتفاعل التنمية الاجتماعية مع جميع أبعاد التنمية المستدامة، فعند حصول الفرد على التغذية المناسبة والكافية وحصوله على حقه في التعليم لا بد من القيام بواجبه على أكمل وجه في العمل، وتحظى المرأة بأهمية خاصة في تحقيق التنمية (السلموني، 2020).

وعليه، جاءت الدراسة الحالية لتبحث في موضوع العدالة الاجتماعية وانعكاساتها على عملية التنمية في الأردن في ضوء التطورات التي شهدتها الدولة الأردنية في العقود الأخيرة، وتحديداً خلال الأعوام 2011-2020.

مشكلة الدراسة:

إن عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في الأردن يترتب عليه فقدان المواطنين الثقة بعدالة نظامهم الاجتماعي والاقتصادي في كافة جوانبه، مما ينعكس عليه آثار نفسية وسياسية خطيرة من شأنها أن تشكل تهديداً لأمن واستقرار المجتمع الأردني، وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب تطبيق معايير موضوعة في تقديم خدمات التعلم والتأمين الصحي والتعيينات والتوظيف وفرض الضرائب وجبايتها وكذلك في موضوعات المعونات الوطنية والمساعدات الاجتماعية وتأمين شبكات الضمان والأمن الاجتماعي، ومن هذا المرتكز وضع الأردن استراتيجية عامة للتنمية الاجتماعية معتمدة على الإحصاء العلمي وعلى الدراسات المعمقة وعلى نتائج الدراسات والتجارب التي قامت بها دول أخرى، وهناك ترابط وثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص التنمية المستدامة، والتي شاع الحديث عنها عالمياً، وقد تأثرت الدولة الأردنية بالصراعات والأزمات التي تشهدها المنطقة العربية بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الأردني مما انعكس سلباً على المجتمع الأردني وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، وعليه، تحاول الدراسة الاجابة عن التساؤل التالي: ما العلاقة بين العدالة الاجتماعية وعملية التنمية البشرية في الأردن؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: "يوجد تأثير سلبي لضعف مؤشرات العدالة الاجتماعية في الأردن على مستويات التنمية البشرية".

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة مما يأتي:

- **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تسهم في التأصيل النظري، والمعرفة العلمية لموضوع مهم في مجاله الأكاديمي والمعرفي والفكري، وتسعى الدراسة إلى إزالة الغموض والخلط الحاصل في التعامل مع مفهوم العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، وتشخيص واقع العدالة الاجتماعية في الأردن.

وتأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه

الخصوص، من خلال توفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بإشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن وأثرها على مستويات التنمية البشرية.

- **الأهمية العملية:**

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة مما ستقدمه من توصيات من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية التي ستنعكس نتائجها على التنمية المستدامة في الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- بيان إشكاليات تحقيق العدالة الاجتماعية في الأردن.
- التعرف على كيفية مواجهة تحديات التنمية البشرية في الأردن.

ثانياً: الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وهي مرتبة من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- الدراسات العربية:

- **دراسة الحديني، (2020) بعنوان: مفهوم العدالة الاجتماعيّة في مصر: قراءة في بعض خطابات النخب السياسية**، بينت الدراسة طرق توظيف النخب السياسية لمفهوم العدالة الاجتماعية، والذي قاد لمحاولات الشارع للتغيير السياسي والاجتماعي ليس فقط في مصر بل في كثير من دول العالم العربي، وحللت الدراسة تلك العلاقة الارتباطية بين شرعية النظام السياسي في مصر وادعائه تبني اقتراب جديد لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتبنى البحث أداة تحليل الخطاب السياسي وتم تحليل عينة من خطابات النخب الحاكمة والنخب المعارضة بالتركيز على خطابات (مبارك ومرسي)، وتوصلت الدراسة إلى ضبابية مفهوم العدالة باللغة السياسية المصرية وأن خطاب كل من النخب الحاكمة والمعارضة يشوبه المغالطات والغموض بمطالب الجماهير في نيل حد أدنى من العيش والحرية والكرامة الاجتماعية.
- **دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018) بعنوان: عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية**، هدفت الدراسة بيان تقدم عدالة النوع الاجتماعي والقانون في منطقة الدول العربية، التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، تقييماً شاملاً للقوانين والسياسات التي تؤثر على المساواة بين الجنسين والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في البلدان العربية، وتكون التقرير من (18) ملفاً قطرياً، كل منها يرسم خريطة للتطورات التشريعية الرئيسية والثغرات المتعلقة بالعدالة بين الجنسين.
- **دراسة مقابلة، والعلاونة، (2016) بعنوان: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية عن الأردن**، هدفت الدراسة إلى بيان أثر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (1980-2014)، وتم توظيف المنهجين الوصفي والقياسي، وتوصلت نتائج هذه الاختبارات إلى أن النماذج القياسية المستخدمة في البحث تخلو من المشاكل الإحصائية، وعليه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كأداة للتحليل القياسي لإعطاء معلمات مقدرة خطية وكفؤة غير متحيزة كما تنص نظرية جاوس ماركوف، والتأثير الإيجابي للتنمية البشرية ممثلة بمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الأردن ممثلاً بالإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني، فكلما زاد مؤشر التنمية البشرية وحدة واحدة زادت الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني بمعدل (4472.9) وحدة.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة National Pro Bono Resource centre (2011)، بعنوان: what Is social justice?** أوضحت الدراسة مفهوم العدالة الاجتماعية، وكذلك المدارس الفكرية التي تناولت العدالة الاجتماعية، وأوضحت الدراسة أسس العدالة الاجتماعية وعلاقتها بحقوق الإنسان، وتوصلت إلى أهمية تحقيق التوازن بين المسؤولية المشتركة والفردية تجاه المجتمع، إلى جانب المساهمة في خلق الاندماج بالمجتمع، ومعرفة كل فرد أو مجموعة بحقوقها والالتزام بمسئولياتها تجاه المجتمع، ووضع معايير الشفافية والعدالة المجتمعية.
- **دراسة Priya, Robert (2010)، بعنوان: Ethics and justice Needs For sustainable Development** أبرزت الدراسة أن مفهوم التنمية مفهوم مثالي يحمل دلالات أخلاقية ودلالات مرتبطة بالعدالة، كمفهوم الاستدامة، فالتنمية المستدامة التي تحمل في طياتها معانٍ عميقة وغنية بالأفكار المنشأة من جانب

المهتمين بحماية البيئة، وكذلك السياسيين، وأن البعد الأخلاقي والبعد المرتبط بالعدالة أحد أجزائها، مع أولوية البعد البيئي وأن التنمية المستدامة فعالً يجب أن تشمل على اطار عمل الأخلاق والعدالة وكذلك الاهتمام بدور المرأة في التنمية، بالإضافة إلى أهمية العدالة البيئية كجزء من التنمية المستدامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا السياق.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم عرضها بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع إشكالية العدالة الاجتماعية وأثرها على مستويات التنمية البشرية في الأردن، حيث أن الدراسات السابقة لم تقم بالربط بين متغيرات الدراسة الحالية وهي إشكالية العدالة الاجتماعية كمتغير مستقل وأثرها على التنمية البشرية كمتغير تابع، بالإضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت إشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم بتحديد العناصر المشاهدة من الظاهرة المدروسة ويقوم بوظيفة الكشف عن الواقع المدروس، وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة: تفكيكاً أو تركيباً أو تقويماً، ويسهم المنهج في عرض وتحليل لموضوع إشكاليه العدالة الاجتماعية في الأردن واثرها على مستويات التنمية البشرية، وذلك من خلال تحليل واقع العدالة الاجتماعية في الأردن ومؤشرات التنمية الانسانية للوقوف على مدى تأثير إشكالية العدالة أو ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية على تحقيق التنمية البشرية في الأردن، بالإضافة إلى استخدام المنهج المؤسسي في تحليل دور المؤسسات الأردنية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

- **العدالة الاجتماعية:** هي الفرص المتكافئة من عدالة التوزيع والإنصاف والمساواة والتكافؤ، ومن أهم ما يميز المفهوم هو عدالة التوزيع سواء كانت للدخل أو الموارد أو الثروة أو الناتج القومي أو القوة أو السلطة أو المكانة أو الفرص، دون إغفال لعدالة توزيع من الأعباء والمسؤوليات، حيث أن العدالة التوزيعية تنجم عن عدالة المشاركة التي تقوم على المشاركة في الانتاج والعدالة الاجتماعية اقتصادية وديموقراطية بجانب كونها سياسية (Rosario, 2005). وتعرف العدالة الاجتماعية **إجرائيا** بأنها قدرة الدولة الأردنية على تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات للمواطن الأردني.
- **التنمية البشرية:** عرفت التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع اختيارات الشعوب، وحرية الاختيار والرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشيط، وكذلك تأكيده بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع بل يقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله وأن توسيع هذه القدرات يعني حرية الاختيار، والخيارات والعيش حياة طويلة وصحية، بالحصول على المعارف، والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020). وتعرف التنمية البشرية **إجرائيا** بأنها قدرة الدولة الأردنية على تحقيق مستوى معين والتنمية في مجالي الصحة والتعليم.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الحدود الزمانية 2011-2020 كونها فترة زمنية شهدت إصلاحات دستورية وسياسية أسهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية في الأردن.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية للمملكة الأردنية الهاشمية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: العدالة الاجتماعية في الأردن.

المتغير التابع: التنمية البشرية في الأردن.

المبحث الاول: إشكاليات تحقيق العدالة الاجتماعية في الأردن

لقد وضع الدستور الأردني أسس تحقيق العدالة الاجتماعية حيث نص الدستور الأردني على أنه: "لا تمييز بين الأردنيين أمام القانون سواء في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في اللغة والدين، وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكاناتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، وهذا المبدأ يؤكد المساواة القانونية بين أفراد المجتمع" (المادة (1/6) من الدستور الأردني 1952)، ونصت المادة (1/6) على المساواة في الوظائف العامة، وجاءت الفقرة (3) المعدلة لتنص على أن (تكفل الدولة العمل والتعليم وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين)، ونصت المادة (22) من الدستور (لكل أردني حق تولي المناصب العامة بالشروط المعنية بالقوانين والأنظمة، التعيين للوظائف العامة

من دائمة أو مؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بالبلديات ويكون على أساس الكفاءات والمؤهلات) (المادة (22) من الدستور الأردني 1952)، وجاء بنص المادة (111) من الدستور الأردني: (لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابها أنواع الأجور) (المادة (11) من الدستور الأردني 1952)، ونصت المادة (118): (لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضرائب والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون) (المادة (118) من الدستور الأردني 1952).

وجاء التأكيد الملكي في الأوراق النقاشية الأولى على ضرورة ترسيخ مبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة الفاعلة في طريق الوصول إلى الإصلاح السياسي، وبناء الدولة الأردنية الحديثة، في ظل رؤية إصلاحية شاملة (متواصلة ومتراكمة)، تقوم على إحداث نقلة نوعية في مسيرة العمل والبناء الأردني، وجاء طرح الملك عبدالله الثاني في عام 2016م لمبدأ "سيادة القانون" وأكد الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مطلع عام 2013م، أثناء افتتاحه للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السابع عشر، على ضرورة تطبيق القانون بحزم وعدالة على الجميع، وعلى مكونات الدولة جميعها الإلتزام الكامل بإنفاذ القانون دون تهاون ولا محاباة؛ ولتحقيق ذلك، وجّه الملك عبدالله الثاني بن الحسين الحكومة ومجلس الأمة –آنذاك- إلى توفير كل المتطلبات التي تحتاجها السلطة القضائية لتطوير أدائها، ولتأهيل كوادرها؛ بغية تثبيت سيادة القانون (خطاب العرش السامي، 2013).

وتطبق القوانين الجزائية الأردنية على كافة الأفراد (مواطنين ومقيمين) بنفس الدرجة دون تمييز، حيث يجرم قانون العقوبات الأردني والتشريعات الجزائية الأردنية الأخرى كافة أشكال التمييز ونشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري والكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال ترتكب ضد أي عرق أو جماعة من لون أو أصل اثني آخر، وكذلك كل مساعده للنشاطات العنصرية حيث تحظر الحكومة الأردنية هذه المنظمات، وتجرم أنشطتها ونص الدستور الأردني في باب حقوق الأردنيين وواجباتهم وتحديداً في المادة رقم (5) منه بأن "الجنسية الأردنية تحدد بقانون"، وقد صدر قانون الجنسية الأردني رقم (6) لعام 1954 وتعديلاته، والذي نظم عملية منح الجنسية الأردنية وفقدانها، وتم منح أبناء الأردنيات المتزوجات من أجنبي حزمة من التسهيلات والامتيازات وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (6415) تاريخ 2014/11/9، في مجالات منها: التعليم (بحيث يمنح أبناء الأردنيات حق الدراسة في المدارس الحكومية حتى الثانوية العامة)، وفي مجال الصحة (يمنح أبناء الأردنيات المقيمين في المملكة نفس المعاملة الممنوحة لأمهاتهم في العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية)، وعلى صعيد العمل (أعطي أبناء الأردنيات الحق في المهن المحصور العمل فيها للأردنيين، شريطة أن تكون الأولوية بالعمل للأردني) وفي الاستثمار (سمح لهم بالاستثمار والتملك في المملكة وفقاً لأحكام القانون)، كما منحت التسهيلات لهم حق الحصول على رخصة قيادة خصوصي (قرار مجلس الوزراء الأردني رقم (6415) تاريخ 2014/11/9،).

وصدر قانون الانتخاب الأردني رقم (6) لسنة 2016 والذي أكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز، فقد تم اعتماد القوائم النسبية المفتوحة والذي يضمن تمثيلاً عادلاً لكل القوى السياسية والمجتمعية في مجلس النواب، وتضمن القانون الجديد مبدأ التمييز الايجابي حيث خصص لبعض الفئات المجتمعية مقاعد خاصة بهم وفقا لنظام الكوتا وفقا لما يلي: المسيحيين (4) مقاعد، الشركس والشيشان (3) مقاعد، كما تم تخصيص (15) مقعداً للنساء بواقع مقعد عن كل محافظة مما يعطي النساء فرصة اكبر للوصول إلى البرلمان إضافة إلى فرصتها بالتنافس، أما فيما يتعلق بتولي المناصب القيادية في الأجهزة الأمنية، فتجدر الإشارة إلى عدم وجود تمييز بين المواطنين في تولي المناصب القيادية وذلك انسجاما لما نص عليه الدستور الأردني، علما بأن المعيار الرئيس لتولي تلك المناصب هو الكفاءة (قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016).

وقد ساوى قانون العمل الأردني في المادة (2) بين جميع العاملين بغض النظر عن أصله وجنسه، وألزمت المادة (4/ب) من تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين لسنة 2012 كل صاحب عمل يرغب باستخدام أو استقدام عامل غير أردني تقديم كشف صادر عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تبين اشتراك المؤسسة بالضمان الاجتماعي، بما يعني إلزامية إشراك العمال الوافدين في الضمان الاجتماعي (المادة (4/ب) تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين لسنة 2012).

وأكدت القوانين الأردنية على المساواة وعدم التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين، ونصت المادة (5) من قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (39) لسنة 2015 على أنه: "يؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين الأردنيين والالتزام

بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، ولا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل" (المادة (5) من قانون الأحزاب السياسية رقم (39) لسنة 2015).

وتضمن الدستور الأردني أن الأردنيين أمام القانون سواء وكل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون، ولا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون، وكل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به (الدستور الأردني في المادة (6)).

وقد أكد الدستور على استقلالية القضاة، وأنه لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وذلك في المادة (97) منه وجاءت التعديلات الدستورية لتعزز من استقلال القضاء كضمانة أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة، حيث عدلت المادة (98) من الدستور لتصبح يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية، ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين وينشأ بقانون مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، مع مراعاة أن يكون للمجلس القضائي وحده حق تعيين القضاة النظاميين وفق أحكام القانون.

وكفل الدستور الأردني حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات من خلال إتاحة المجال أمام المواطن الأردني لتأليف الجمعيات والمشاركة فيها، سواء كانت جمعيات عادية تنظم العلاقات بين الجماعات المشتركة بالعادات والتقاليد أو جمع ي ات خيرية أو ثقافية كما تم إجراء تعديلات على القوانين الخاصة بالجمعيات، حيث تم إنشاء سجل للجمعيات بهدف تخفيف الإجراءات والقيود المفروضة على تسجيل الجمعيات التي كانت مفروضة سابقا بدلاً من حصول الجمعيات على موافقة مجلس الوزراء سابقاً وذلك بهدف تعزيز المشاركة من جهة ومن حيث أن التشريع ساهم في رفع وزيادة الوعي العام بهذا الشأن بموجب المادة (4) من قانون الجمعيات لسنة 2008 يتولى إدارته مجلس إدارة السجل.

مؤشرات التمية البشرية في الأردن:

بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في الأردن (0.729) لعام 2019، مما يضع الأردن في فئة التنمية البشرية العالية، في المرتبة (102) من أصل (189) دولة ومنطقة، وعند أخذ عدم المساواة بعين الاعتبار، يخسر الأردن (14.7%) من قيمة مؤشر التنمية البشرية بسبب ارتفاع للامساواة في الدخل فيها بشكل خاص (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020)، والجدول التالي يبين مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

جدول رقم (1): مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية

السنة	مؤشر التنمية البشرية
2010	82/169
2011	95/187
2012	100/186
2013	77/187
2014	80/187
2015	86/188
2016	80/188
2017	102/189
2018	102/189
2019	99/189

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020). التقرير السنوي.

ويواجه الاقتصاد الأردني مشكلات تتعلق بمعدلات التنمية والعجز في الموازنة لذا تبنّى الأردن في عام 2019 إصلاحات هيكلية عديدة لتحسين مناخ الأعمال، ليصبح واحدًا من أكثر (10) اقتصادات سجلت تحسناً بين (190) اقتصادًا وفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2020، وركزت جهود الأردن بالدرجة الأولى على تعزيز الوصول إلى الائتمان، وتسهيل دفع الضرائب بصورة رقمية، واعتماد تدابير تسهّل إيجاد حلول عند التعثر في الملاءة المالية (البنك الدولي. 2022).

وإن ما ينتج عن الصراعات الإقليمية من تدفق اللاجئين وتفشي فيروس كوفيد-19 أثرت إلى حد كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فيما يزال النمو الاقتصادي ضعيفاً بمتوسط (3%)، فقط منذ عام2017، وبلغ (1.8%) في عام 2020 ثم ارتفع إلى (3%) في تشرين الأول عام 2021

(المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022)، أما التضخم فما يزال ضمن نطاق السيطرة والاحتواء بشكل عام بارتفاع إلى (4.46%) خلال عام 2018، تلاه انخفاض إلى حوالي (0.33%) عام 2020، بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة بما فيها النفط، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، ما تزال مالية الدولة تواجه تحدياً في عام 2021، حيث بلغ العجز المالي الإجمالي (7.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ(4.7%) في عام 2018، وأدى الضعف في إدارة الضرائب والتأخر في تنفيذ التدابير المالية إلى انخفاض في الإيرادات، مع إنفاق كبير من خارج الموازنة في عامَي 2018 و2019 أما الدين العام فيسجل معدلات مرتفعة، حيث بلغ (88%) من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، و(90.9%) في 2021 (صندوق النقد الدولي، 2021)

وينعكس النمو الاقتصادي الضعيف على ظروف سوق العمل الصعبة، فمعدل البطالة في الأردن يتبع منحى تصاعدياً، حيث وصل إلى (23.2%) عام 2020 مرتفعا من متوسط (19%) في السنوات الأخيرة، والشباب في الفئة العمرية (20-24) بشكل خاص هم الأكثر تضرراً، حيث تقدر معدلات البطالة بـ(55.6%)، وفقًا لأحدث البيانات التي نشرتها دائرة الإحصاء العامة في الأردن، وأعلنت وزارة العمل عن خطة لإعادة الخدمة العسكرية لمدة عام واحد للمساعدة في احتواء بطالة الشباب في أعقاب الوباء، وفي كانون الأول 2020، تم الإعلان عن توسيع برنامج التحويلات النقدية ليشمل (100,000) أسرة جديدة وعمال المياومة بهدف حماية العاملين في قطاع السياحة والوظائف الأخرى التي أصابها الوباء، وأعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز كوفيد-19 تغطي حماية الوظائف، وتوظيف الشباب في البرامج المتعلقة بـ كوفيد-19 وبرامج الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي عبر توسيع برنامج التكافل للتحويلات النقدية (صندوق النقد الدولي، 2022).

وأكد تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2021، إلى تقدم الأردن (17) مركزاً عالمياً ومركزين على المستوى العربي عام 2021 (كان في المركز (89) عالمياً و(7) عربياً عام 2020 كما كان في المركز (81) عالمياً و(6) عربياً عام 2019) حيث احتل الأردن المركز الخامس عربياً والمركز (72) عالمياً وبدرجة (70.1 من 100).

وأظهر المؤشر بأن الأردن يعاني من تحديات كبرى في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمل اللائق ونمو الاقتصاد والحد من أوجه عدم المساواة والقضاء التام على الجوع والصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والمياه النظيفة والنظافة الصحية والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية والسلام والعدل والمؤسسات القوية وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، ولا زالت التحديات قائمة أمام الأردن في تحقيق القضاء على الفقر وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة والاستهلاك والإنتاج (صندوق النقد الدولي، 2022).

وأشار تقرير نوعية الحياة في الأردن للفترة (2002-2010) الذي تم إعداده لأول مرة في الأردن، حيث كان الأردن يعتمد في قياس الفقر وحسب الآلية الحالية المستخدمة على القيمة النقدية والسعرات الحرارية المستهلكة، وهي الطريقة المتبعة لدى البنك الدولي والمعتمدة رسمياً لدى معظم دول العالم في قياس الفقر، لكن مع التطور الحاصل لمفهوم الفقر لا يوجد خلاف اليوم على اعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، بحيث لا يمكن اختصارها في فقر الدخل وحده، على الرغم من كونه أحد أبعاده الأكثر أهمية، وأهم ما أشار إليه التقرير، ما يلي (تقرير نوعية الحياة في الأردن، 2010):

أولاً: التفاوت بين المحافظات: أن التفاوت بين المحافظات يشير إلى ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة لبرامج التنمية المحلية المتكاملة، وأن الاختلاف بين الحضر والريف أقل أهمية مما هو عادة في البلدان المجاورة الاخرى، بحكم التوسع في توفير الخدمات الاجتماعية العامة والمرافق العامة من خلال الدولة مضافاً اليها مستوى التحضر المرتفع في المملكة.

ثانياً: التحسن في نوعية الحياة: الذي يعود إلى التحسن في مؤشرات التعليم والمسكن، في حين أن مؤشرات الوضع الاقتصادي لم تتحسن جذرياً، وهذا يعني أن البعد الاقتصادي يجب أن يولى عناية خاصة لكونه نقطة الضعف، وبين التقرير أن أحد الأسباب الأساسية في عدم تحسن مؤشرات الوضع الاقتصادي للأسرة يعود إلى انكشاف المملكة أمام الأزمات الخارجية، إضافة إلى عدم نجاح النمط الاقتصادي السائد في توفير فرص عمل بالقدر الكافي.

المبحث الثاني: العدالة والحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية لمواجهة تحديات التنمية البشرية في الأردن

تهدف الحماية الاجتماعية إلى تمكين الأفراد والأسر من مواجهة المخاطر الاقتصادية (الفقر والبطالة وتداعياتهما)، والاجتماعية (الجريمة والانحراف والتفكك والعنف والإعاقة

وآثارهما)، والتقليل من آثارها والتخفيف من حدتها والمساهمة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات القصيرة وطويلة المدى والبرامج التنفيذية لها، وقد خطى الأردن خطوات واسعة في تحقيق العيش الكريم للمواطن من خلال تبني سياسات حماية اجتماعية تحقق كفايته وسد حاجاته، وتمثل ذلك في محاور عديدة من أبرزها توفير الرعاية الصحية بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الخدمات الصحية وتوسعة مظلة التأمين الصحي، كما هو الحال في تقديم خدمات منح الإعفاء من نفقات العلاج للأسر المعوزة وذات الدخل المتدني ومنح بطاقة التأمين الصحي لغير القادرين من منتفعي قطاع الحماية الاجتماعية (وزارة المالية، 2022).

وضمان توفير التعليم للجميع بمراحله كافة ابتداء من مرحلة الحضانة وحتى انتهاء المرحلة الثانوية، إذ يتم العمل باستمرار على تحديث المناهج الدراسية بما يواكب المستجدات ويضمن عدم التسرب من المدارس، وكذلك التعليم الجامعي، وإطلاق برامج التدريب والتشغيل لتوفير فرص عمل لائقة، ومشاريع الإسكان للأسر العفيفة والأسر ذات الدخل المتدني والمحدود، وتم تبني شبكة حماية اجتماعية في مجالات دعم الخبز والمحروقات والكهرباء والمياه والغاز المنزلي، ويتواصل تنفيذ برامج الإعانات للأسر الفقيرة والمحتاجة وتوفير الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة ويتمتع الأردن بوجود نظام ضمان اجتماعي مطور شمل تأمين العاطلين عن العمل، وتأمين الأمومة، والتأمين الصحي، بالإضافة إلى التأمينات التقاعدية، كما يتمتع بوجود نظام للتقاعدين المدني والعسكري. ولتعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية وفرت الحكومة الدعم المالي والإداري للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل على إيجاد فرص عمل ورفع مستوى معيشة المواطن، ومن أهم السياسات الاجتماعية التي تم العمل عليها: الحد من ظاهرة الفقر التي ما تزال تمثل التحدي الأكبر للحكومة، ذلك أن نسب الفقر عالية ومتفاوتة المستوى بين منطقة وأخرى، ورغم الارتفاع الحاد في المديونية التي أصبحت تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العبء الكبير لخدمة الدين بالإضافة إلى العجز المتفاقم في الموازنة العامة للدولة وما تبعه من برامج إصلاح مالية واقتصادية، ورغم الهجرات القسرية من الدول المحيطة والتي شكلت ضغطاً كبيراً على البنية التحتية الأساسية، إلا أن الأردن اتبع مفهوماً شاملاً في شبكات الحماية الاجتماعية التي تعد من أدوات التخفيف من حدة التراجع الاقتصادي والاجتماعي. وذلك من خلال تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني (الأونروا، 2022).

وأطلقت الحكومة الأردنية في عام 2019 الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)، وتستند هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور رئيسة: (فرصة)، و(كرامة)، و(تمكين)، كما أعيد تشكيل اللجنة التنسيقية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية، وفرق العمل الفنية وفق محاور الاستراتيجية (مؤسسة الملك حسين، 2019).

فيما يعتبر مؤشر الازدهار الأردني الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني مؤشراً مركباً يقيس الرفاه النوعي والرفاه التقييمي ضمن درجة ما بين (100–200)، ويتم تحديثه سنوياً حيث تم اعتبار سنة 2009 هي سنة الأساس، وفيما يلي نتائج مؤشر الازدهار الأردني وبعض الملاحظات (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2021):

1. مؤشر الرفاه النوعي:

تقلب الرفاه النوعي بين (139) درجة كحد أدنى في عام 2013 و(162) درجة كحد أقصى في عام2018، بعد ذلك تراجع بشكل كبير من (162) درجة في عام 2018 إلى (146) درجة في عام 2019، وأظهر المؤشر بعض التحسن ليصل إلى (152) درجة في عام 2020.

جدول رقم (2) مؤشر الرفاه النوعي

السنة	الدرجة
2011	154
2012	143
2013	139
2014	144
2015	148
2016	154
2017	158
2018	162
2019	146
2020	152

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

ويتألف مؤشر الرفاه النوعي من ثلاثة مؤشرات فرعية مؤشر الرفاه النوعي للمجتمع الشامل، مؤشر الرفاه النوعي للنمو والاستثمار، ومؤشر الرفاه النوعي للمواطن الممكن، واختلف مؤشر الرفاه النوعي الشامل بين (162) درجة كحد أقصى في عام 2009 و(136) درجة كحد أدنى في عام 2013، وانخفضت درجة هذا المؤشر بشكل كبير خلال السنوات (2018-2020)، إذ يعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع مجموعة من العوامل مثل تراجع مؤشر نزاهة الحكومة، آليات الشكاوى، حرية التنقل، إقبال الناخبين، إنفاذ القانون، والحصول على المساعدة من العائلة والأصدقاء.

2. مؤشر الرفاه النوعي النمو والاستثمار:

شهد هذا المؤشر ارتفاعاً مفاجئاً من (159) درجة في عام 2019 إلى (172) درجة في عام 2020، ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير لتقدم الأردن في مجموعة من العوامل مثل مهارات العمالة، الهيمنة السوقية، وحماية الملكية الفكرية وحقوق الملكية.

جدول رقم (3): مؤشر الرفاه النوعي للنمو والاستثمار

السنة	الدرجة
2011	162
2012	145
2013	139
2014	155
2015	159
2016	165
2017	170
2018	169
2019	159
2020	172

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

3. مؤشر الرفاه التقييمي:

تقلب الرفاه التقييمي بين (145) درجة كحد أدنى في عام 2020 و(155) درجة كحد أقصى خلال عامي 2014 و2018. واستقر مؤشر الرفاه التقييمي نسبياً على مر السنوات، ثم بدأ في التراجع لينخفض إلى أدنى قيمة له والبالغة (145) درجة في عام 2020.

جدول رقم (4) : مؤشر الرفاه التقييمي

السنة	الدرجة
2009	154
2010	153
2011	153
2012	151
2013	154
2014	155
2015	152
2016	153
2017	151
2018	155
2019	151
2020	145

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

4. مؤشر الرفاه التقييمي للمواطن الممكن:

شهد هذا المؤشر انخفاضاً تدريجياً بين عامي 2018 و2020، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى الاضطرابات النفسية وتوسع أمراض السمنة، حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة بين أضعف الدول على تلك المؤشرات بعد الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأردن من بين أدنى المراتب في" التأثير الصحي للتلوث"، وفيما يتعلق بقطاع المياه، يعتبر الأردن من الدول الضعيفة بين (75) دولة في الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، وخدمات المياه الأساسية، والمياه المنقولة بالأنابيب، ومع ذلك، فإن الأردن من بين أفقر البلدان في سحب المياه العذبة مما يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا القطاع. وبالنسبة لقطاع التعليم، في حين يتفوق الأردن على العديد من الدول في محو أمية الكبار والالتحاق بالتعليم العالي وإكماله، فهناك علامات رئيسة تستدعي النظر في مستقبل رأس المال البشري الأردني تتمحور في إكمال المرحلة الابتدائية حيث احتل الأردن المرتبة 128 في عام 2020 .

جدول رقم (5): مؤشر الرفاه التقييمي للمواطن الممكن

السنة	الدرجة
2009	151
2010	148
2011	149

السنة	الدرجة
2012	153
2013	161
2014	162
2015	161
2016	162
2017	159
2018	162
2019	158
2020	152

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

ينعكس سلوك مؤشرات الرفاه النوعي (الوزن 47%) والرفاه التقييمي (الوزن: 53%) على مؤشر الإزدهار الأردني خلال الفترة 2009-2019، حيث تقلب مؤشر الازدهار بين درجات تتراوح من (148) كحد أدنى في عامي 2012 و2013 و(172) كحد أقصى في عام 2009، وبعد ارتفاعه التدريجي من (148) درجة في عام 2013 إلى (158) درجة في عام 2018، بدأ مؤشر الازدهار الأردني بالانخفاض ليصل إلى (148) درجة في عام2020 وبناء على تلك النتائج، يمكن استنتاج أن" الازدهار في الأردن لم يتخذ مساراً تصاعدياً، بل إنه يمر بمراحل متذبذبة، حيث شهد ارتفاعاً في بعض السنوات مثل عامي 2014 و2015، إلا أنه عاد وخسرها بحلول نهاية العام 2020 تأثراً بجائحة كورونا وما نجم عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية، إذ تراجع المؤشر بنهاية العام الماضي ليقترب من مستواه الذي كان سائدا عام 2009.

جدول (6): مؤشر الازدهار الأردني

السنة	الدرجة
2011	153
2012	148
2013	148
2014	150
2015	150
2016	154
2017	154
2018	158
2019	149
2020	148

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

أ. انعكاسات إشكالية العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية على المجتمع الأردني:

إن المحسوبية والواسطة من أهم الظواهر التي تنخر في بنية المجتمع الأردني وهما سبيلان لاغتصاب الحقوق وإعطاء من لا يستحق حق من يستحق، الأمر الذي جعل المحسوبية والواسطة اكبر المشكلات التي يواجهها الأردن والتي لها دور واضح في الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ أنها تقضي على العدالة الاجتماعية وتذهب بها بعيدا عن الممارسة (الخوالدة 2009 :25) وتعتبر الواسطة والمحسوبية من أخطر وأسوأ أنواع الفساد كونه غير مرئي وغير ملموس ومن الصعب إثباته بأدلة حتى أنها تعتبر من مصادر تهديد الأمن الوطني الأردني. لا يمكننا الحديث عن سيادة القانون ونحن لا نقرّ بأن الواسطة والمحسوبية سلوكيات تفتك بالمسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات ليس فقط بكونها عائقا يحول دون النهوض بالوطن بل ممارسات تنخر بما تم إنجازه وبناؤه وذلك بتقويضها لقيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وقيم المواطنة الصالحة وهي الأساس لتطور أي مجتمع.

ب. مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن

الفقر والبطالة حالتان متلازمتان في الغالب، وتنذران بتداعيات خطرة وهما اخطر تهديد يواجه المجتمع الأردني في الوقت الحالي. فتنامي الشريحة الاجتماعية التي تقع ضحية هاتين الظاهرتين سيقود إلى مضاعفات مركبة تترك آثارا خطرة على الأمن الوطني الأردني، والاستقرار الاجتماعي في الأردن، وأبرزها انهيار الطبقة الوسطى في المجتمع، وحدوث تشوهات كبيرة في تركيز الثروة وتوزيع مكتسبات التنمية، ونمو الاستياء العام والميل نحو العنف وتزايد الجريمة وفقدان حالة الأمن والاستقرار والتحول باتجاه التطرف الفكري والديني والانحلال الاجتماعي والانحراف القيمي والأخلاقي، ويبقى التحدي الأكبر للاقتصاد الأردني هو الحد من مستويات البطالة التي تزداد عاماً بعد عام لأنه المبدأ الأساسي في تحسين نوعية الحياة للمواطن الأردني، فالحلول القائمة على المساعدات المالية المباشرة والتوسع في التوظيف الحكومي حلول مؤقتة ولكنها ليست حقيقية وتكمن الحلول الحقيقية في التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في خلق البيئة العامة للتشغيل والانتاج والنمو للسيطرة على هذه الظاهرة.

- **الفقر:** ان مشكلة الفقر في الأردن ليست جديدة لكن نسبها متفاوتة ومتزايدة حسب كل فترة ومنطقة وهي من المشاكل الاجتماعية التي يواجهها الأردن، وتعتبر من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، ومن أسبابها الرئيسة تدني معدلات النمو الاقتصادي، وكبر حجم العائلة، وازدياد السكان، والهجرة من الريف إلى المدينة، وارتفاع معدلات التضخم، ونسب الفقر المتفاوتة من منطقة إلى أخرى وتقدر نسبة الفقر في الأردن للعام 2010 بحوالي (14.4%)، وبلغ خط الفقر (813,7) دينار، ووفقا لنتائج التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، فإن هناك تفاوتاً في نسب الفقر بين أقضية المملكة البالغ عددها (89) قضاء موزعة على (12) محافظة بشكل ملحوظ إذ بلغت في حدها الأقصى في كل من قضاء وادي عربه في محافظة العقبة (5.71%) وقضاء الرويشد في محافظة المفرق (6.69%) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2012) أما في عام 2016 فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي (20%) حيث تعد هذه النسبة عالية في ظل الدخول المتدنية بالأصل وهي قابلة للزيادة نظراً لارتفاع نسبة البطالة في ظل تزايد نمو السكان الطبيعي وموجات اللجوء إلى الأردن وآخرها موجة اللجوء السوري ويعتبر هذا تحدياً كبيراً لتلبية احتياجات الفقراء في الأردن.
- **البطالة:** تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني بسبب عدم قدرة الدولة الأردنية على إيجاد فرص عمل لقطاع كبير من الفئات العمرية الشابة والتي تمثل فرصة سكانية في حال تمكن الاقتصاد الأردني من إدخالها إلى سوق العمل وتتمثل أهم ملامحه بما يلي:
- يعتبر معدل البطالة في الأردن من المعدلات المرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ (5,7%) حسب التقديرات الاولية لمنظمة العمل الدولية في عام 2016 (دائرة الاحصاءات العامة، 2017).
- بلغ معدل نسبة البطالة (18.5%) في المملكة خلال الربع الثالث من عام 2017 وقد بلغ المعدل للذكور (15,4%) مقابل (30%) للإناث لنفس الفترة، وسجلت محافظة الطفيلة أعلى معدل بطالة في عام 2017 حيث بلغت (33,7%) في حين سجل أدنى معدل بطالة في محافظة العقبة بنسبة بلغت (10,7%) (دائرة الاحصاءات العامة، 2017).
- بلغ أعلى معدل للبطالة في الشباب للأعمار من (15-19) سنة (41,5%)، والإعمار من (20- 24) سنة (38,2%) (دائرة الإحصاءات العامة، 2017).
- يحتاج الأردن إلى توفير (60) ألف فرصة عمل سنوياً للمحافظة على معدل ثابت للبطالة.
- يعتبر معدل البطالة مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعطلين ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى مقسوماً على قوة العمل لنفس المؤهل العلمي) حيث بلغ (23,2%) مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى (دائرة الإحصاءات العامة، 2017).

لقد كان معدل البطالة الإجمالي في الأردن مرتفعاً، وقبل تفشي وباء كورونا. وقد جاءت هذه الجائحة لتفاقم من تداعيات هذا التحدي المزمن

جدول رقم (7): معدل البطالة في الأردن

السنة	معدل البطالة
2014	%11.4
2015	%13.8
2016	%15.9
2017	%18.5
2018	%18.6
2019	%19.1
2020	%23.9
2021	%23.2

المصدر: منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

تشكل البطالة في الأردن تحدياً أكثر خطورة عند النظر إلى الفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والجنس. فالنسبة المرتفعة للبطالة بين فئة الشباب (15 إلى 24 سنة) محبطة إلى حد كبير، خاصة في ظل تطلعاتهم الكبيرة نحو المستقبل. ففي مرحلة النضوج، وبعد انتظار طال أمده على مقاعد الدراسة (سواء في المدرسة أو الجامعة). يواجه الشباب قدراً كبيراً من عدم اليقين عند دخولهم إلى سوق العمل.

الخاتمة والنتائج

لقد سعت الدراسة بشكل رئيس إلى اختبار صحة الفرضية التالية "يوجد تأثير سلبي لضعف مؤشرات العدالة الاجتماعية في الأردن على مستويات التنمية البشرية". ومن خلال ما عرضه مبحثا الدراسة، فقد تبين أن الحماية الدستورية لمبدأ المساواة بين الأردنيين، ذكورًا وإناثًا، يُعتبر أساسًا للمواطنة

والمساءلة والعدالة الاجتماعية في الأردن، وضمان تمتع الأردنيين بالحقوق والحريات المكفولة بموجب أحكام الدستور والتشريعات الصادرة بموجبه، وترى الباحثة بأن تعزيز الحقوق والحريات هو أساس وجوهر العدالة الاجتماعية، وتتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (National Pro Bono Resource center, (2011)، التي بينت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وأنه من الضروري تحقيق التوازن بين المسؤولية المشتركة والفردية تجاه المجتمع، إلى جانب المساهمة في خلق الاندماج بالمجتمع، ومعرفة كل فرد أو مجموعة بحقوقها والإلتزام بمسئولياتها تجاه المجتمع، ووضع معايير الشفافية والعدالة المجتمعية، وما يدلل على العلاقة الارتباطية الإيجابية بين حقوق الإنسان والحريات العامة وبين العدالة الاجتماعية، صدور التقارير الأممية التي تشخص تقدم العدالة في الدول، ومنها دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة،2018).

وترى الباحثة بأن الأردن قد أسس لمفهوم العدالة الاجتماعية سواء من ما كفله الدستور الأردني، أو من خلال تصريحات الملك عبدالله الثاني بن الحسين، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحديني،2020) التي توصلت إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر لا تزال تشوبه ضبابية وغموض في التفسير، وذلك بسبب ممارسات النخب السياسية في مصر سواء من حيث القيادة أو من حيث المعارضة.

وتبقى إشكاليات الفقر والبطالة والعنف المجتمعي والتعدي على هيبة الدولة وعدم الإحساس بالعدالة الاجتماعية تعد من أهم التحديات التي تواجه البعد الاجتماعي الأردني، كذلك أدت التغيرات السلوكية سواءً الفردية أو الجماعية في المجتمع الأردني والتي تظهر بين الفينة والأخرى من سلوك عدواني وهمجي وتخريب وتهديد ومشاجرات جماعية وكثرة اعتصامات وإغلاق للطرق العامة إلى تحدٍ داخلي كبير للدولة حتى وصل إلى درجة أن أفقد الدولة بعضاً من هيبتها في التعامل مع بعض هذه التغيرات السلبية الدخيلة على مجتمعنا، كذلك سجلت العدالة الاجتماعية تراجعاً ملحوظا في السنوات الاخيرة، وأصبحت بعض فئات المجتمع قادرة على التأثير في السياسة والاقتصاد والوصول إلى المناصب السياسية العليا بسطوتها الاقتصادية ونفوذها.

وبينت الدراسة أنه يوجد تأثير سلبي لإشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن على تحسين مستويات التنمية البشرية، حيث أن عدم تمكن الأردن من إقامة الديمقراطية بوجهها الصحيح والتي تستجيب لمطلب الشعب وتلبي طموحاته في الحرية الكاملة والعدالة الاجتماعية بجميع أشكالها، كان سبباً لتغذية ونمو بعض التحديات الاجتماعية والفكرية، إضافةً إلى أن صعوبة الوضع الاقتصادي أيضاً أسهمت وبوجه كبير في ظهور المشاكل الاجتماعية، كذلك أدى فشل إقامة الديمقراطية إلى صعود نخب سياسية واجتماعية وقادة فكر تتحكم بالسلطة والثروة معا حيث إن تلك النخبة أقامت شراكة استراتيجية مع قوى العولمة الخارجية؛ بسبب ضعف قاعدتها الاجتماعية في داخلها الأمر الذي عمق من نهب ثروات الأردن واتساع لفقر والحرمان الاجتماعي، إضافة إلى تحكم الاستبداد السياسي في العلاقة بين الدولة والشعب. لقد أدت هذه الحالة إلى تنامي مشاعر اليأس والإحباط لدى أعداد واسعة من السكان وخاصة فئة الشباب مما دفعهم ذلك للإشتراك بفعالية بالنشاط السياسي والاجتماعي وشكلت الدافع الأساسي للقيام بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية خلال فترة بداية العقد الثاني من القرن الحالي في الأردن.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لإشكالية العدالة الاجتماعية في الأردن على إعاقة مستويات التنمية البشرية، وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها من خلال ضعف قدرة الحكومات الأردنية على تحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف أبناء الدولة الأردنية مما يؤثر على مستويات التنمية البشرية بشكل سلبي.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن خطط التنمية البشرية في الأردن قد ركزت على تطوير الموارد البشرية الأردنية وتجاوزت مفاهيم التنمية التقليدية وصولاً إلى الأمن الإنساني، وتحققت مكاسب في مجال الصحة والتعليم، وتوفير فرص العمل، وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة (مقابلة والعلاونة،2016) التي بينت أن الأردن قد حقق مستويات عالية في مؤشر التنمية البشرية ممثلةً بالإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعامل الأردني، ولكن لا تزال هناك الكثير من التحديات الداخلية الكبيرة التي يواجهها الأردن بالإضافة إلى التحديات الإقليمية والدولية، ولا يزال الفقر يمثل واقعاً صعباً لكثير من الناس وتحدياً داخلياً للأمن البشري، وهو موضوع يمثل جوهر الاهتمام الأردني.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن في تزايد مستمر، كما ارتفعت كلفة سلة الغذاء الأساسية نظرا للإرتفاع المتوالي في أسعار المواد الغذائية الأساسية

في الأسواق مع ثبات الدخول والرواتب، وللتخفيف من نسب البطالة على الحكومة التركيز على زيادة التوجه لدى الشباب للتوجه للعمل التقني والمهني الذي ما زال يوفر فرص عمل مناسبة لهذه الفئات من الشباب، كما أن المحسوبية والواسطة من اهم الظواهر التي تنخر في بنية المجتمع الأردني وهما سبيلان لاغتصاب الحقوق وإعطاء من لا يستحق حق من يستحق الأمر، الذي جعل المحسوبية والواسطة اكبر المشكلات التي يواجهها الأردن والتي لها دور واضح في الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ إنها تقضي على العدالة الاجتماعية.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحثة توصي بما يلي:

- ضرورة توعية أبناء الوطن حول ظاهرة تحدي تهدد العدالة والنزاهة وهي الواسطة والمحسوبية لما لها من آثار محبطة مما يتطلب إيجاد السبل الكفيلة التي تحد من التجاوزات.
- الاستمرار بعملية الإصلاح بمفهومه الشامل مهما كلف الثمن، وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها على كافة مؤسسات الدولة للحد من موجة التطرف التي تجتاح فئة الشباب، وتعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد كون الإصلاح يزيد من الاستقرار الأمني والاجتماعي و السياسي، ويعزز الامن الوطني الذي يرتكز على هذه القيم والمبادئ.
- وجوب أخذ صانع القرار للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردن وتحويلها لفرص تزيد ترسيخ فكرة العدالة الاجتماعية ونقض كل ما يعرقل مستوى التنمية المستدامة في الأردن.

المراجع:

المراجع العربية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020). التقرير السنوي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2018). **عدالة النوع الاجتماعي والقانون: تقييم للقوانين المؤثرة على المساواة بين الجنسين في منطقة الدول العربية**، هيئة الأمم المتحدة.

البنك الدولي (2022). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020. متوفر على الرابط: **documents.worldbank.org.**

تركماني، عبدالله (2010). **التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية**، دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

تعليمات شروط وإجراءات استخدام واستقدام العمال غير الأردنيين لسنة (2012).

تقرير نوعية الحياة في الأردن (2002-2010)، البنك الدولي.

الحديني، أماني (2020). **مفهوم العدالة الاجتماعيّة في مصر: قراءة في بعض خطابات النخب السياسيّة**، بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

دائرة الاحصاءات العامة (2017). الكتاب السنوي الأردني لعام 2017، عمان.

الدستور الأردني لعام 2011 وتعديلاته.

السلموني، سعاد (2020). **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**. عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.

صندوق النقد الدولي (2021). آفاق الاقتصاد العالمي، متوفر على الرابط: **www.imf.org/external.**

صندوق النقد الدولي (2022). استجابات السياسات العامة لفيروس كورونا (كوفيد-19). متوفر على الرابط: **www.imf.org/en/Topics/**

قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (39) لسنة 2015.

قانون الانتخاب الأردني رقم (6) لسنة 2016.

قرار مجلس الوزراء الأردني رقم (6415) تاريخ 2014/11/9.

مقابلة، سهيل، العلاونة، مصطفى (2016) التنمية البشرية والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية عن الأردن، **مجلة العلوم الادارية والاقتصادية**، 22 (93)، 335-437.

منتدى الاستراتيجيات الأردني (2021) مؤشر الازدهار الأردني

مؤسسة الملك حسين (2019). **الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025)**. مركز المعلومات والبحوث.

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، (2013)، خطاب العرش السامي، متوفر على الرابط: **/kingabdullah.jo.**

وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية (2012). الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2012.

وزارة المالية الأردنية (2022). نشرة مالية الحكومة، **www.mof.gov.jo**

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). (2022). بالأرقام 2020-2021 متوفر على الرابط: **www.unrwa.org/**

المراجع العربية مترجمة

United Nations Development Program (2020). Annual report.

United Nations Development Program for Women (2018). Gender Justice and the Law: An Assessment of Laws Affecting Gender Equality in the Arab States Region, United Nations.

The World Bank (2022). Doing Business 2020. Available at: documents.worldbank.org.

Turkmani, Abdullah (2010). Sustainable development and human security in the Arab countries, Damascus: Damascus Center for Theoretical Studies and Civil Rights.

Instructions for terms and procedures for hiring and recruiting non-Jordanian workers for the year 2012).

Quality of Life Report in Jordan (2002-2010), World Bank.

Al-Hadini, Amani (2020). The concept of social justice in Egypt: a reading of some speeches of the political elites, Beirut: The Arab Council for Social Sciences.

Department of General Statistics (2017). 2017 year book.

The Jordanian Constitution of 2011 and its amendments.

Al-Salmouni, Suad (2020). Social and economic development strategy. Amman: Dar Al-Manhal for publishing and distribution.

International Monetary Fund (2021). World Economic Outlook, available at: www.imf.org/external.

International Monetary Fund (2022). Public Policy Responses to Coronavirus (Covid-19). Available at: www.imf.org/en/Topics/

Political Parties Law No. (39) of 2015.

Election Law No. (6) of 2016.

Jordanian prime minister Resolution No. (6415) dated 9/11/2014.

Interview, Suhail, Al-Alawna, Mustafa (2016) Human Development and Economic Growth: An Applied Study on Jordan, Journal of Administrative and Economic Sciences, 22 (93), 335-437.

Jordan Strategy Forum (2021) Jordanian Prosperity Index

King Hussein Foundation (2019). National Social Protection Strategy (2019-2025). Information and Research Center.

The official website of His Majesty the King (2013), His Majesty's Throne Speech, available at the link: kingabdullah.jo/

Ministry of Planning and International Cooperation (2012). Competitiveness Yearbook 2012.

Ministry of Finance (2022). The Government Finance Bulletin is available at: www.mof.gov.jo/Ar/List

The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). (2022). In numbers 2020-2021 available at: www.unrwa.org/

المراجع الأجنبية

National Pro Bono Resource, (2011). **What Is social justice?,** Australia.

Priya A. Robert v (2010). Bartlett, Ethics and justice Needs For sustainable Development, **www.ealss.net / sample – chapters**.

Rosario, A, (2005). Social Justice and Quality of Life, Development As Freedom, **http:webservices.mnl.ust.edu.ph/bioethics/qps.comment**